استنتاج سياسي للازمات الوزارية بالاردن ولبنان :

من الشائع بعد اجتماع الدبلوماسيين الأمريكيين في استانبول أن
أمريكا تميل الى اتباع سياسة أمريكية نحو البلاد العربية والشرق الأوسط
تراعي فيها بالدرجة الأولى مصلحة أمريكا . ومن شأن هذه السياسة الجديدة
الاستقلال بربط الدول العربية بمعاهدات ثنائية والمباشرة بالمشاريع الكبيرة
ذات المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية مثل مشروع مياه الليطاني الذي
بدأ بمناقشته مع الاخصائيين العرب في واشنطون ، ومشاريع النقطة
الرابعة ، وتحديد المساعدات ~~[illegible]~~ الاقتصادية والعسكرية ويسير [illegible] ،
وهذه السياسة ~~[illegible]~~ فضلاً عن محاربة الشيوعية الخ والتفاوض
مع عبد الناصر وطلبه لتبرير مفاوضته فتجيء من قبله سبباً لمفاوضته ، فان هذه
السياسة تصادم مساع خفية من قبل السياسة الانكليزية ،
وترى السياسة الانكليزية تناقض تصريح ~~[illegible]~~ فبينما ترى النائب اميل
البستاني ينادي يطالب بالمعاهدات وقبول المساعدات وهو معروف بأنه موال
للسياسة الانكليزية ترى سياسة لبنان التي يوجهها رئيس الجمهورية تؤيد السياسة
الأمريكية وترى حكومة اللبنانية تقف موقفاً ينسجم مع موقف رئيس الجمهورية
وقائد الجيش ،
والشيء الراهن هو أن هذه الأزمات الوزارية والاحداث السياسية تحدث
كلما عزمت السياسة الامريكية على تنفيذ سياستها والقصد من ذلك
تعطيل جهود وتمهيد الفشل لتأجيل كل مشروع بحجة الأزمات والاحداث
ولكنه ماثل مشروع استثمار مياه الليطاني ومفاوضات المعاهدات

والسياسة الانكليزية التي تقاوم السياسة الأمريكية في كل من مصر وسوريا ولبنان والسعودية والأردن تناقض السياسة الانكليزية تفرع في العراق حيث تضغط على حكومة العراق لقبول المساعدات من أمريكا والارتباط معها.

وسبب هذا التناقض هو خوف الانكليز من الدعاية الشيوعية القوية في العراق التي تجلت في الاضطرابات الأخيرة والتي قد تؤدي لفرض انقاصها الى تأميم البترول وخسارة الانكليز.

فمصلحة الانكليز في العراق تتفق تماماً مع مصلحة أمريكا في مقاومة الشيوعية بكافة الطرق ومختلف الأساليب الأمريكية.

وبالعكس من هذه السياسة نفرع في بعض البلدان العربية تجاري ~~[illegible]~~ الدعاية الشيوعية لإثارة الشعوب ضد المشاريع الأمريكية.